Document: EB 2014/112/R.16
Agenda: 10(b)
Date: 16 September 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثالث والثلاثين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
المراقب المالي
ومدير شعبة المراقب والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Conrad Lesa
مدير المحاسبة والإبلاغ المالي
رقم الهاتف: 2181 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.lesa@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية عشرة بعد المائة
روما، 17–18 سبتمبر/أيلول 2014

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة حسابات عن اجتماعها الثالث والثلاثين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات لفت انتباه المجلس التنفيذي إلى القضايا التي نظرت فيها في اجتماعها الثالث والثلاثين بعد المائة المنعقد بتاريخ 4 سبتمبر/أيلول 2014. وفي البداية، شكر السيد Adolfo di Carluccio الممثل المعين حديثا للجمهورية الإيطالية الذي اضطلع بدور رئيس اللجنة، رئيسة اللجنة التي انتهت ولايتها السيدة Raffaella Di Maro.

تبني جدول الأعمال

2- تم تبني جدول الأعمال بدون إدخال أية تغييرات عليه.

محاضر الاجتماع الثالث والثلاثين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

3- تمت الموافقة على محاضر الاجتماع بدون أية تعليقات.

الاستعراض المسبق رفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج لعام 2015، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2015 وخطته التأشيرية للفترة 2016–2017

4- عرضت إدارة الصندوق وثيقة الاستعراض المسبق مشيرة الى أنه سيتم توفير نسخة أكثر تفصيلاً من هذه الوثيقة تضم التغذية الراجعة من اجتماع لجنة مراجعة الحسابات، ومن دورة المجلس التنفيذي المنعقدة في سبتمبر/أيلول. ويضم اقتراح الميزانية التكاليف المتكررة لخطة عمل التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق، ومشروع استبدال نظام القروض والمنح. وذكّرت اللجنة باستيعاب جميع الزيادات الناجمة عن التضخم في الميزانية في السنتين السابقتين، مما يمثل في واقع الأمر تراجعاً حقيقياً فيها.

5- كما لفتت انتباه اللجنة إلى المجالات الرئيسية الواردة في الوثيقة: برنامج القروض والمنح، والخطة الاستراتيجية لقوة العمل في الصندوق والتوازن بين الجنسين. وتشير إسقاطات برنامج القروض والمنح إلى مستوى قدره 1.056 مليار دولار أمريكي، بافتراض الوصول إلى نتائج إيجابية في المفاوضات مع مصرف التنمية الألماني. وأما الخطة الاستراتيجية لقوة العمل فيتمثل أثرها على الميزانية في التطرق للاحتياجات التشغيلية من الموظفين، بما في ذلك في المكاتب القطرية للصندوق.

6- وتتمثل المحركات الرئيسية للتكاليف في الرصيد المتبقي من التكاليف المتكررة للتقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات الذي يمولها الصندوق لعام 2015، والتكاليف ذات الصلة بنظام القروض والمنح، والزيادات المتعلقة بالأسعار وخاصة التضخم. وسيتم استعراض جميع هذه التقديرات عند وضع اللمسات الأخيرة على مقترح الميزانية.

7- كما أعلمت اللجنة أيضاً بأن الميزانية العادية للصندوق لعام 2015 مقترحة بحدود 152.25 مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 149.64 مليون دولار أمريكي في السنة الماضية، أي بزيادة قدرها 2.61 مليون دولار أمريكي، بما يعادل 1.7 بالمائة. وتغطي هذه الزيادة تكاليف خطة عمل التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق، وتفترض زيادة أسعار ناجمة عن التضخم بحدود 0.8 بالمائة. في

حين تقدر الميزانية الرأسمالية حالياً بحدود 4 ملايين دولار أمريكي لتغطية تكنولوجيا المعلومات ومرافق الأمن أساساً.

8- عرض مكتب التقييم المستقل برنامج عمله وميزانيته لعام 2015 وخطته التأشيرية للفترة 2016–2017 التي تستخدم نفس الافتراضات الخاصة بمستوى التضخم ومستوى التوظيف المستخدمين في حساب ميزانية الصندوق. ويأخذ الاستعراض المسبق المقدم بعين الاعتبار الاستشارات الداخلية في الصندوق، والتغذية الراجعة من لجنة التقييم، علاوة على إطار الانتقائية الذي صاغه مكتب التقييم المستقل. ويبلغ مستوى الميزانية التي قدمها مكتب التقييم المستقل 6.1 مليون دولار أمريكي، منها 60 بالمائة لتكاليف الموظفين و40 بالمائة للتكاليف غير المتعلقة بالموظفين، أي بزيادة اسمية قدرها 1.9 بالمائة عن عام 2014، وهي أول زيادة منذ 6 سنوات. وقد أعلمت لجنة مراجعة الحسابات بأن لجنة التقييم تعتبر ميزانية مكتب التقييم المستقل وبرنامج عمله متوازنان ومقبولان.

9- رحب العديد من أعضاء اللجنة بوثيقة الاستعراض المسبق للميزانية. وتضمنت التعليقات الواردة من أعضاء اللجنة طلبات لإيضاح مستوى برنامج القروض والمنح الذي سيتم تمويله من قرض مصرف التنمية الألماني، وفيما إذا كانت نسبة الزيادة الفعلية بحدود 0.9 بالمائة كافية لتغطية الزيادة الفعلية ذات الصلة بالتقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق، وإيضاحات حول ما سيتم استيعابه مقابل ما سيشكل تكاليف إضافية في الميزانية العادية، والضغط المستمر للإبقاء على ميزانية ثابتة نسبياً كل عام على الرغم من التضخم الذي يترجم إلى تراجع فعلي، ويثير السؤال فيما لو كان الصندوق يتمتع بالتمويل الكافي لإيصال برنامج عمله بصورة كفوءة، وإمكانية الإبلاغ عن الوفورات أو الكفاءات الناجمة عن التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق، وإيضاحات فيما لو كانت الزيادات المقدرة في الميزانية لعام 2016 تتعلق بالتضخم أو بتكاليف الموظفين، وأساس مستوى التضخم الذي أخذ بعين الاعتبار عند وضع الميزانية سواء بالنسبة لميزانية الصندوق أو ميزانية مكتب التقييم المستقل فيه، وتركيبة مركز التكاليف المؤسسية. وعبرت اللجنة عن تقديرها للتحليل المستمر للتوازن بين الجنسين في الميزانية العادية.

10- وتتضمن التعليقات الأخرى طلب إيضاحات عن طبيعة دورة الميزانية المعجّلة وتعليقات إدارة الصندوق على مستويات التمويل المشترك المخطط لها. كما طلب أعضاء اللجنة أيضاً إيضاحات عن أساس سعر الصرف المستخدم الذي يفترض زيادة في قيمة اليورو بمعدل 7 في المائة، مقارنة بآخر أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي، ومعدل التضخم، والمواءمة بين أرقام الميزانية الرأسمالية والميزانية الإدارية، خاصة بالنظر لأن الاهتلاكات بما يعادل 1 مليون دولار أميركي لمشروع واحد عام 2015 تعادل حصة كبيرة من الزيادة المتوقعة على الميزانية الإدارية، والعلاقة بين مستويات التمويل والاحتياجات التشغيلية، والحد الواضح في النسبة المئوية للمخصصات المرصودة للمجموعة الثانية، والتعامل مع حوار السياسات وتعبئة الموارد. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن الاقتراح النهائي للميزانية سوف يتضمن تقسيماً للمعلومات الخاصة بالمجموعات حسب الدائرة.

11- واستجابة للتعليقات التي أوردها أعضاء اللجنة، أشارت إدارة الصندوق إلى استخدام معدل تضخم مختلط يستند إلى معدل التضخم الإيطالي بحدود 1.5 بالمائة ومعدل التضخم العالمي الإجمالي بحدود 2.7 بالمائة

للوصول إلى التقديرات الواردة وهي بحدود 2.1 بالمائة. كذلك أعلمت اللجنة باستنباط الزيادة السعرية لغير الموظفين الموضوعة بحدود 0.8 بالمائة من خلال تطبيق معدل التضخم المفترض بحدود 2.1 بالمائة فقط على الحصة غير المخصصة للموظفين في الميزانية. وحول سعر الصرف المستخدم، أشارت إدارة الصندوق إلى أنها تأخذ نفس سعر الصرف كما كان عليه في العام الماضي لأغراض المقارنة، مما يعتبر أمراً حصيفاً في مرحلة الاستعراض المبكر، مشيرة أيضاً إلى أن الوسطي الفعلي لسعر الصرف عند إعداد وثيقة الاستعراض المسبق هذه كان قريبا جدا من المعدل المفترض.

12- ودعا رئيس اللجنة إدارة الصندوق إلى استخدام قيم واقعية ومحدثة لكل من معدل التضخم وأسعار الصرف في الوثيقة النهائية للميزانية، مع الإشارة إلى الإسقاطات التي تضعها المنظمات الدولية الرئيسية، وآخر الأسعار المتوفرة في السوق على التوالي. كذلك فقد دعاها إلى إيضاح الافتراضات الخاصة بكلي المعدلين، بما في ذلك تركيبة العملات المستخدمة في النفقات الإدارية للصندوق في وثيقة الميزانية النهائية التي ستعرض في ديسمبر/كانون الأول. علاوة على ذلك، دعا رئيس اللجنة إدارة الصندوق إلى مواءمة الأرقام الخاصة بالميزانية الإدارية والميزانية الرأسمالية في وثيقة الميزانية النهائية في ديسمبر/كانون الأول، مع تضمينها تقسيما حسب سنوات النفقات المالية والرأسمالية المتوقعة ضمن المشروعات الجارية.

13- كذلك أشارت الإدارة أيضاً إلى أن بعض القرارات ومحركات التكاليف الماضية سوف تؤثر أيضاً على مستوى الميزانية لعام 2015، مثل نظام القروض والمنح والالتزامات الأخرى الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، والزيادة الهامشية في تكاليف الموظفين المتعلقة بصورة مباشرة بالمكاتب القطرية. وأشارت إدارة الصندوق أيضاً إلى أنها تسعى جاهدة لضمان أن تنعم العمليات بتمويل كامل حتى مع الزيادات السعرية في حدها الأدنى. وأكدت مرة أخرى على التزامها بإدخال تحسينات إضافية على منهجية الميزنة التي تراعي التوازن بين الجنسين. وأشارت إلى أن دورة الميزانية المعجلة قد أدخلت استنادا إلى التعليقات الواردة من لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي أثناء مناقشة المجلس واللجنة لميزانية العام الماضي. كما أكدت إدارة الصندوق أيضاً على أنها أدرجت القروض التي ستتم الموافقة عليها من قرض مصرف التنمية الألماني في برنامج القروض والمنح، في حال وافق المجلس التنفيذي على الاتفاقية الإطارية في دورته في سبتمبر/أيلول. وأعلمت إدارة الصندوق اللجنة بأن التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق هو مبادرة متعددة الفترات الزمنية، وأنه قد تم بالفعل تحقيق بعض الوفورات التي ستستخدم للتعويض عن بعض الزيادات في التضخم وغيرها من الزيادات في التكاليف، وأن هذا التوجه نحو تحقيق الكفاءات سوف يستمر على الأجل المتوسط. كذلك تم توفير إيضاحات أخرى حول سياسة التمويل المشترك والتزام الإدارة بالسعي للوصول إلى مصادر جديدة للتمويل المشترك مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة البلدان الإفرادية على هذا التمويل. وأعلمت اللجنة أيضاً بأن تكاليف مركز التكاليف المؤسسية يتضمن بنودا مثل أتعاب المراجعة والاهتلاكات وتغطية تكاليف إجازات الأمومة.

تقرير مرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2014

14- في مجال المراجعة الداخلية، تم إعلام اللجنة باستكمال خمس مهام واردة في خطة عمل المكتب في حين أن معظم المهام الأخرى على المسار الصحيح. وهنالك تقريران إضافيان تم نشرهما منذ إعداد هذا التقرير. وربما هنالك حاجة لإدخال تعديل طفيف على الخطط استنادا إلى تقديرات المخاطر بسبب عبء العمل الأكثر مما كان متوقعا. ويستمر التوجه الإيجابي في وضع تنفيذ التوصيات مع بقاء 25 بالمائة فقط من

التوصيات التي لا تتمتع بالأولوية معلقة. وفي مجال التحقيقات، تم استلام عدد من الشكاوى الجديدة، ومع ذلك تقلص عدد القضايا النشطة إلى 15 بدعم من الخبراء الخارجيين.

15- وأعلمت اللجنة أيضاً بأن المكتب قد كثف من أنشطة رفع الوعي لأغراض مكافحة الفساد. وقد طالب المكتب بموارد إضافية للإيفاء بمهامه، وكما هي الحال في السنوات الماضية، خصصت إدارة الصندوق على الفور ما يلزم من الأموال. ويعتزم المكتب طلب المزيد من الموارد خلال هذا العام، علاوة على زيادة طفيفة عام 2015. كذلك أعلم مدير مكتب المراجعة والإشراف اللجنة أيضاً بالاستعراض الخارجي لعملية التحقيقات والعقوبات المخطط له هذا العام، والهادف إلى تقدير ملاءمة الأطر الإجرائية والتنظيمية، مع إيلاء اهتمام خاص للممارسات المماثلة التي تتبعها منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

16- طلب أعضاء اللجنة توضيحات حول: (1) طبيعة التوصيات التي مازالت عالقة لفترة طويلة، وفيما لو كان هنالك مستوى مستهدف لمعدل التنفيذ؛ (2) حجم التمويل الإضافي المطلوب من إدارة الصندوق توفيره، وفيما لو أن مسألة التمويل هي مسألة عادية أو أنها متكررة؛ (3) والإجراء والسياسة الخاصة بحرمان المستشارين.

17- وأوضح مدير مكتب المراجعة والإشراف إلى أن الهدف الموضوع هو عدم ترك أي توصية معلقة. ويتضمن ذلك تنفيذ التوصيات بتاريخ موافقة الإدارة عليها. إلا أنه من الطبيعي ألا يتم تنفيذ بعض الإجراءات ضمن الإطار الزمني المخطط له مبدئيا لأن مكتب المراجعة والإشراف يحاول ربط التوصيات بالمشروعات أو المبادرات المؤسسية الجارية أو المخطط لها، حيث يرتبط استكمال تنفيذ التوصية بالمشروع ذي الصلة. وإذا كان الوضع ينطوي على مخاطرة كبيرة يوصي المكتب بإجراء قصير الأمد للتخفيف من الخطر المباشر مع محاولة إيجاد حل طويل الأمد في الوقت نفسه. وتم التأكيد على تحسن تنفيذ التوصيات بصورة ثابتة، مما يعكس التزام الإدارة بالتطرق للقضايا، وخاصة تلك التي تتسم بأولوية قصوى.

18- وفيما يتعلق بقضية التمويل، فقد أعلمت اللجنة بتقديم المكتب لطلب مبدئي لميزانية لا تتعلق بتكاليف الموظفين بما يعادل 000 300 دولار أمريكي. وتم الإيضاح لاحقا بأن الحصول على الموارد المالية عوضا عن الموارد من الموظفين يوفر المرونة، وخاصة بالنسبة للتحقيقات حيث لا يمكن التنبؤ بصورة مسبقة بحجم وطبيعة القضايا. وأعلمت اللجنة أيضاً بنتائج لجنة العقوبات في شهر يوليو/تموز، والوضع المتعلق بحرمان المستشارين وكيف يمكن للصندوق أن يستفيد من الوصول إلى القوائم العلنية للمستشارين الذين يتم حرمانهم التي تصدرها المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

تحديث عن الإعداد للإطار العام لاقتراض الصندوق

19- عرضت إدارة الصندوق تحديثا للموضوع لافتة انتباه اللجنة إلى المناقشات التي دارت في الدورة العاشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2013، والتي عرضت فيها وثيقة عن الإطار المقترح لاتفاقية التمويل بالديون مع مصرف التنمية الألماني، وكيف طلب منها المجلس إعداد إطار عام للاقتراض بالتوازي مع هذه الاتفاقية، وذلك لتوجيه الصندوق في شراكاته المالية المستقبلية المستندة إلى التمويل بالقروض.

20- وذكّرت اللجنة بالوثيقة المفاهيمية الخاصة بالإطار العام التي عرضتها الإدارة على الاجتماع الثلاثين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات في مارس/آذار، مسلطة الضوء على البنود الأساسية التي أثارت الجدل في المجلس، وهي المبرر لدخول الصندوق في الاقتراض، والإطار القانوني لذلك، ونمط المقترضين الذين يتوجب على الصندوق التعامل معهم، واستخدام الأموال المقترضة، والأثر على السلامة المالية للصندوق على الأجل الطويل، واسترداد التكاليف، وإدارة المخاطر، ومراجعة الحسابات، والمحاسبة، وإجراءات الحصافة المطلوبة.

21- كذلك ذكرت اللجنة مرة أخرى باجتماعاتها غير الرسمية التي عقدت بعد ذلك الاجتماع والتي هدفت إلى التطرق لجميع القضايا المثارة، وبتوافق الآراء التي تم التوصل إليه في الاجتماعات غير الرسمية لإعداد إطار من الاقتراض على جزأين بحيث يتطرق الجزء الأول لموضوع الاقتراض من الدول السيادية والمؤسسات المدعومة من الدول، يتبعه جزء ثان يتطرق لمسألة الاقتراض استنادا إلى السوق.

22- وأبلغت الإدارة عن التقدم المحرز في الاجتماع الخامس غير الرسمي والذي تضمن اتفاقا على المسوغ الذي يبرر اقتراض الصندوق، ونطاق الإطار، واعتبار الوثيقة وثيقة حية متطورة، وإدراج إشارة إلى وضع سقف تأشيري للاقتراض، وإدارة مقترحات الاقتراض، واستخدام الأموال المقترضة، وإدراج مقطع عن إدارة المخاطر، وكيفية التطرق لأية طلبات بشأن حقوق التصويت مما قد يرد من الدول الأعضاء المساهمة من خلال الإقراض.

23- أعلمت اللجنة بأن المسألة المعلقة الرئيسية هي الاستخدام المحتمل لأموال الصندوق لدعم الاقتراض، إذا دعت الضرورة، وهي مسألة تنتظر الموافقة عليها وبالتالي فهي تتطلب المزيد من المناقشات. وأعلمت اللجنة بأنه، وفي الاجتماع غير الرسمي التالي في أكتوبر/تشرين الأول، ستعرض إدارة الصندوق مسودة للجزء الأول من الوثيقة، بما في ذلك النقاط التي تم الاتفاق عليها، وستسعى للحصول على المزيد من التوجيه من اللجنة حول بعض البنود الناقصة وتوقيت عرض هذه الوثيقة على المجلس التنفيذي.

24- وفي أعقاب التحديث الذي قدمته إدارة الصندوق، تضمنت التعليقات الواردة من أعضاء اللجنة الاعتراف بالتقدم المحرز حتى تاريخه والحاجة إلى حل القضية الرئيسية المتبقية المتعلقة باستخدام أموال الصندوق لدعم الاقتراض. وطلب أعضاء اللجنة توفير معلومات وأمثلة محددة لتيسير مناقشة هذه القضية. وتم السعي أيضا للحصول على إيضاحات فيما لو أن التحديث المعروض سيعرض أيضاً على المجلس التنفيذي. وجرت مناقشة قضية استخدام موارد صندوق لدعم الاقتراض، ومتى وكيف سيعرض الموضوع على المجلس لمناقشته.

25- واختتمت اللجنة النقاش بقولها أن القضية مازالت بحاجة إلى المزيد من المناقشات في الاجتماع غير الرسمي التالي. كذلك هناك حاجة لنقل مثل هذه المعلومات إلى المجلس التنفيذي، بما في ذلك من خلال تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات.

الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني لمنح الصندوق قروضا إفرادية

26- بعد التفويض الذي منحه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2013 للتفاوض مع مصرف التنمية الألماني، عرضت إدارة الصندوق التقدم المحرز حتى تاريخه ووضع الاتفاقية. وذكرت اللجنة بالندوة غير الرسمية التي عقدت في مارس/آذار لاطلاع أعضاء اللجنة على شروط قرض مصرف التنمية الألماني

وأثره على الصندوق. وقالت الإدارة بأن المفاوضات قد استكملت في يوليو/تموز حول جميع القضايا الرئيسية، وأشارت إلى أن الاتفاقية ستكون مفيدة للصندوق من وجهة النظر البرامجية والمالية.

27- وقد سلطت إدارة الصندوق الضوء على النقاط التالية:

(أ) سيوفر قرض مصرف التنمية الألماني مبلغا أقصاه 400 مليون يورو للإيفاء بالمستوى المستهدف الموضوع لبرنامج القروض والمنح لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق وقدره 3 مليارات دولار أمريكي.

(ب) ستحدد الاتفاقية الإطارية جميع الشروط باستثناء مبلغ القروض الإفرادية وسعر الفائدة المطبق عليها الذي سيتحدد في كل اتفاقية من اتفاقيات القروض الإفرادية والتي لن تقل أي واحدة منها عن 50 مليون يورو.

(ج) سيستخدم قرض مصرف التنمية الألماني لتمويل ذخيرة القروض المخطط لها بشروط عادية كما سيوافق عليه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2014، وخلال عام 2015.

(د) سيتمتع القرض باستدامة ذاتية ولن يتطلب أي منحة خارجية أو استخدام لموارد الصندوق الخاصة.

(هـ) سيكون أجل استحقاق القرض، وهو باليورو، 20 عاما مع فترة سماح مدتها 5 أعوام.

(و) سيعتمد سعر الفائدة الذي سيطبق على هذا القرض على سعر الفائدة بين المصارف الأوروبية (يوريبور) لمدة 6 أشهر، زائد هامش يحدد عند توقيع كل اتفاقية إفرادية ضمن هذه الاتفاقية الإطارية، وعلى النحو الذي أشار إليه المصرف واستخدمه الصندوق في إسقاطاته المعروضة.

(ز) لن يتدخل مصرف التنمية الألماني في تسيير مشروعات الصندوق التي تمول من هذه القروض أو الموافقة عليها.

28- وتضمنت التعليقات الواردة من أعضاء اللجنة تقديرا للعمل الذي قامت به إدارة الصندوق والنتيجة المعروضة. وسعى أعضاء اللجنة للحصول على إيضاحات حول وضع الاستدامة المالية وفيما لو أمكن توضيح ذلك في ضميمة تقنية، وتوقيت كل قرض من هذه القروض الإفرادية، ومواءمة هذا التوقيت مع المتطلبات من الموارد، ومستوى السيولة المتوقع لمصرف التنمية الألماني الذي يجب ألا ينخفض بأي حال من الأحوال عن الصفر، وصيغة الإبلاغ عن كل قرض من هذه القروض الإفرادية، وفيما لو كانت لجنة التقييم ستدخل في هذا الموضوع نظرا لطلب إدارة الصندوق تفويضها بصلاحيات التفاوض على القروض والتفاوت في بعض المؤشرات المالية الهامة للعملية (مثلا الهامش الفعلي للفائدة في كل قرض من القروض الإفرادية التي يقدمها مصرف التنمية الألماني). وطلب من الإدارة أيضاً توفير ضمانات عن الضوابط التي ستوضع على ما يبدو أنه عملية يدوية مكثفة بهدف الحد من خطر وقوع الأخطاء. وتم السعي للحصول على توضيحات أيضاً عن سبب عدم إدراج الاتفاقية الإطارية الفعلية في الوثيقة المقدمة إلى لجنة مراجعة الحسابات، واستخدام المبلغ الإضافي وقدره 148 مليون دولار أمريكي، وسبب حذف قيمة رسوم التعويض عن التكاليف مع الإبقاء على إدراج رسم الالتزام. كما تضمنت التعليقات الأخرى أسئلة حول العملة التي ستستخدم لإعادة الإقراض وفيما لو كان من الواجب ترك خيار انتقائها للجهة المقترضة، وأساس حسابات السيولة ومدى استدامتها المالية، وفيما لو كانت المشروعات ستصدر طلبات السحب قبل أن يطلب الصندوق الأموال النظيرة لها من مصرف التنمية الألماني. وطلبت إيضاحات أيضاً حول احتمال ربط تسديد رسم الالتزام بالصرف للبلدان المقترضة.

29- واستجابة لهذه التعليقات، بدأت إدارة الصندوق بإيضاح صعوبة إعداد ضميمة مفصلة وإتاحتها مترجمة لدورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول في الوقت المناسب. واتفق على توزيع ضميمة موجزة في يوم الاجتماع على أبعد حد. وأشارت إدارة الصندوق أيضاً إلى أنه من غير اليسير وضع جميع شروط الاتفاقية الإطارية في هذه الضميمة. وفيما يتعلق بالرسوم، أشارت إدارة الصندوق إلى عدم إمكانية نشر المعلومات المتعلقة برسم التعويض عن التكلفة على الملأ لأنها قد تضر بموقع الصندوق في حال قيامه بالتفاوض على اتفاقيات إقراض مستقبلية، وأن مصرف التنمية الألماني قد لا يرغب أيضاً في نشر مثل هذه المعلومات على الملأ. وفي جميع النماذج المستخدمة في هذا التحليل لم يتم إدراج التكاليف الإدارية لأنه من المتوقع أن تكون هذه التكاليف الإضافية في الحد الأدنى. وأوضحت إدارة الصندوق أيضاً بأن إسقاطات التدفقات النقدية تظهر قيمة صافية إيجابية بعد عمر القرض عندما يتم السداد الكامل، وأكدت للجنة على أن نظام الضوابط الداخلية المطبق في الصندوق سوف يطبق على أموال قروض مصرف التنمية الألماني كما هي الحال تماماً بالنسبة لموارد الصندوق الأخرى، وبالتالي فلن يشكل هذا القرض أية مخاطر مخصوصة جديدة نظراً لكونه عملية يدوية مكثفة. وأوضحت إدارة الصندوق أيضا بأن الفجوة المتوقعة تستند إلى التقديرات، وقد تختلف الفجوة الحقيقية اختلافا طفيفا. وبالنسبة لعملة القروض التي تمول من قرض مصرف التنمية الألماني، فقد تم إعلام اللجنة بأنه، وعلى الرغم من إمكانية صرف الأموال بأي عملة من العملات، إلا أن القرض سيعين باليورو لمطابقته مع عملة التزام الصندوق تجاه مصرف التنمية الألماني. وأوضحت إدارة الصندوق بأن الشكل البياني للسيولة يتطرق لتوفر النقد اللازم للإيفاء بالتزامات الصندوق لتسديد قرض مصرف التنمية الألماني، وأنه مستدام. كذلك يظهر الشكل أيضاً بأن إسقاطات السيولة ستبقى فوق الصفر خلال عمر القرض بأكمله.

30- وتم إعلام اللجنة أيضاً بأنه سيتم السحب من أموال قرض مصرف التنمية الألماني استنادا إلى موافقة الصندوق على المشروعات، لا على طلبات السحب الواردة من المقترضين. وفيما يتعلق بنشر الاتفاقية الإطارية، أوضحت إدارة الصندوق أن مثل هذه الاتفاقيات لا تنشر على الملأ عادة لأن تقدير كل مقترض على حدة يستند إلى متانته المالية، وعادة ما تعكس الشروط هذه المتانة. وذكرت الإدارة بأن الاتفاقية الإطارية الفعلية هي وثيقة طويلة للغاية، ومع ذلك سيتم تسليط الضوء على جميع شروطها في الوثيقة التي ستعرض على المجلس التنفيذي. كما أعلمت اللجنة أيضاً بقدرة الصندوق على سحب الأموال بموجب الاتفاقية الإطارية حتى ديسمبر/كانون الأول 2018، على الرغم من أنه من المزمع الالتزام بالجزء الأكبر من الأموال ضمن فترة التجديد التاسع للموارد.

31- وبهذا تم استعراض الوثيقة.

تحديث عن التقدم المحرز في تنفيذ نظام القروض والمنح

32- عرضت إدارة الصندوق تحديثاً عن تطور نظام القروض والمنح في الصندوق، كما تم توزيع ضميمة بناء على طلب من رئيس اللجنة توفر معلومات إضافية عن تكاليف الاهتلاك.

33- وأبلغت اللجنة بأنه قد بدأ العمل بهذا النظام في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 بدون انقطاعات أو مشاكل كبيرة. والعمل جار على الإبلاغ. ويتوقع استكمال هذا العمل عما قريب. كذلك يتوقع إجراء المزيد من العمل في المرحلة 1.5 بانتظار موافقة اللجنة التوجيهية للمشروع.

34- وطلب أعضاء اللجنة معلومات عن توقيت العمل بالمرحلة الثانية والإطار الزمني المتوقع لها ووضع إنجازها.

35- وأعلمت اللجنة بأن إدارة الصندوق تقوم بتقدير داخلي لنطاق التكاليف المحتملة للمرحلة الثانية قبل إجراء المزيد من العمل عليها، وأن المجالين الرئيسيين المتوقعين في هذه المرحلة هما الصروفات الإلكترونية وبوابة المقترض. وأعلمت اللجنة أيضا بأن هنالك تأخيرات على الخطة المبدئية التي كان من المتوقع استكمال المرحلة الثانية منها بنهاية عام 2015، ويعود السبب في ذلك أساساً إلى الاستعراض الجاري لنطاقها قبل التعاقد على العمل على المراحل التالية. كذلك فإن منحى التعلم الخاص بالموظفين العاملين على هذا المشروع وأنشطة الإبلاغ مازالت جارية.

التقارير المالية المعيارية المعروضة على المجلس التنفيذي

36- أحاطت اللجنة علماً بتقرير إدارة الصندوق عن حافظة استثمارات الصندوق للفصل الثاني من عام 2014.

37- وأعلمت اللجنة بأن قيمة حافظة استثمارات الصندوق قد تراجعت بحدود 71.6 مليون دولار أمريكي بالقيمة الدولارية من 2.03 مليار دولار أمريكي في 31 مارس/آذار إلى 1.959 مليار دولار أمريكي في 30 يونيو/حزيران. وأما العوامل الرئيسية المسببة لهذا التراجع فكانت التالية:

- صافي التدفقات الممثلة بالتدفقات الخارجية لأغراض الصرف؛
- المنح والتكاليف الإدارية؛
- التدفقات الداخلة من التدفقات العائدة من القروض وتحصيل مساهمات الدول الأعضاء.

38- وقد تم التعويض بصورة طفيفة عن صافي التدفقات من خلال عائد الاستثمار الإيجابي وتحركات سعر الصرف. فقد ولدت حافظة الاستثمارات عائداً صافياً قدره 1.28 بالمائة مما يترجم إلى عائد استثمار صاف قدره 25.1 مليون دولار أمريكي. وعلى أساس هذه السنة حتى تاريخ 30 يونيو/حزيران 2014، كان معدل العائد على حافظة استثمارات الصندوق بحدود 2.28 بالمائة، مما يترجم إلى عائد استثمار صاف قدره 44.9 مليون دولار أمريكي.

39- وأعلمت اللجنة بأن أداء فئات الأصول الأربع المدارة خارجياً كان إيجابياً وتعدى المعايير الموضوعة له. وعلى الرغم من أن أداء جميع الحوافظ كان جيداً، هنالك بعض التوقعات بعوائد أقل مواتاة في المستقبل بسبب النمو الاقتصادي العالمي وما يرافقه من زيادات في معدلات الفائدة. وبقيت جميع معايير المخاطرة أدنى من مستويات الميزانية الموضوعة لها كما هي واردة في بيان سياسة الاستثمار في الصندوق.

40- وعبر أعضاء اللجنة عن رضاهم على أداء الحافظة، وسلط رئيس اللجنة الضوء على الطبيعة المقيدة لحافظة استثمارات الصندوق، والتي تركز على فئات الأصول ذات العائد الثابت. وتفرض هذه السياسة بعض المعوقات على تركيبة الأصول في الوقت الذي توفر فيه إحساسا بالارتياح لدى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، كما أنها تعرض الحافظة إلى مخاطر أسعار الفائدة، وتحد من الاستفادة من الفرص الهامة التي يتيحها التنويع والتحوط في وقت ترتفع فيه مثل هذه المخاطرة بصورة كبيرة في الأسواق المالية العالمية.

التحديث الشفهي عن التطورات المتعلقة بالتبعات المالية لاستضافة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر

41- عرضت إدارة الصندوق تحديثاً موجزاً لاطلاع اللجنة على أنه لم ترد أية تطورات هامة بالنسبة لهذه القضية. وذكرت اللجنة بنقل الآلية العالمية إلى الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر في بون، مع إبقاء مكتب اتصال لها في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وتم عرض عقود عمل على جميع موظفي الآلية العالمية تقريباً إما للعمل مع اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر أو مع الصندوق. كذلك فقد أخلت الآلية العالمية مكاتبها في الصندوق وتم الإبقاء على الأموال المحتفظ بها في حساب ضمان بانتظار القرارات الخاصة بالقضايا المرفوعة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، باستثناء دفع مبلغ 640 000 دولار أمريكي مؤخراً مقابل فواتير قدمتها منظمة الأغذية والزراعة تأكد صرفها. وأعلمت اللجنة بأن الصندوق واتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر يتعاونان بصورة نشطة بهدف الوصول إلى حل يرضي الطرفين لإغلاق الحساب والإفراج عن الأموال المتبقية وإرجاعها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر.

42- تمت الإحاطة بهذا التحديث.